الفصل الرابع

المنهج والتّطبيق

١,٤ منهج التّحليل

١,١,٤ المَنهج والمُدوَّنة:

لقد بيّنت التّجربةُ الّتي يعود فضلُ الأسبقيّة فيها إلى الانشغالات المعجميّة، أنَّ المُدوّنة النّصية المُتخصِّصة - بحُكمِ ما يُبرِّر وُجودَها - هي على نفس الدّرجة مِن الضّرورة سواء فيما يتعلّق منها بصِناعة المعاجم النَّوعيَّة، تلك الّتي تقوم باستقراء اللُّغة العلميَّة والتِّقنيَّة، أم فيما يخصّ المصطلحيّات المُتقصِّية لِعوالِم المُصطلح، لأنّ المتنَ الّذي يرِد فيه هذا الأخير يشكّل شيئًا اسمه «سياقَه التّعريفيّ الأوّليّ» الّذي سبق في الوجود التّعريفَ المعجميَّ (القاموسيّ) الحصريّ. مِمَّا جعل كِبارَ المُصطلحيِّين يَشترِطون مِن المَعجميِّين وكذا المُترجمين اقتِناء الجُذاذات المُصطلحيَّة الّتي تَطوَّرت إلى جُذاذاتٍ سياقيَّة يُراعى فيها البنية الكُبرى (النّص) مِن حيث تُستخلَص.

كما أنّ المفرداتيّة عوّدتنا استقاء شواهدها مِن النّصوص مُتلبّسةً بسيّاقاتها اللّغويّة الّتي حصرها فيها الاستعمالُ الفعليّ للّغة ضمن الخطاب؛ علمًا أنّ هذا الأخير لا تُسقطُ مع تواجُده تلك الأحوال الّتي تُستعمَل فيها اللّغة باعتبارها نظامًا مِن الأدلّة والعلاقات، أيّ لا تتواجد وحداتُها إلاّ في نِطاق العِلاقات الّتي تربطها بغيرها مِن الوحدات التّابعة لِنفس النّظام[1]، ولا تتحدّد إلاّ باعتِبار وظيفتها ضِمن المَجموع. فلا مجالَ هنا لتصوّر

1 Christian Baylan et Paul Fabre, Initiation à la linguistique (Avec des travaux pratiques

obeikandl.com

إمكانيّةٍ قاهرةٍ لاعتبار عوامل خارج لغويّة لها ـ بشكلٍ مِن الأشكال ـ دخلٌ في تكوين تصوّرٍ عادلٍ لحقيقة تلك الشّواهد الّتي تُقتبَس من أيّ نصٍّ.

لهذا كلّه قد تمتدّ معالم التّطبيق إلى ما يتّصل به كلّ من موضوع الدّراسة ومنهجها، كالأسلوبيّة وتحليل الخطاب؛ وهذا على غرار المفرداتيّة الّتي أخذت دائرةُ اختصاصها تتوسّع كلّما روعي الوسط الّذي تتجلّى فيه تلك الشّواهد؛ وهذا مذ نشأت إذ كانت دراسة النّصوص بمفهومها التّقليديّ أكثر الجوانب الّتي عُنيَ بها في ظلّ الدّرس المفرداتيّ حيث تُشرح المفردات ويسود الإحصاء الّذي إذا شئنا العودة إلى الأسلوبيّة وتحليل الخطاب نجدهما يسخّرانه بوصفه أداة علميّة محكمة[1]. وتجدر الإشارةُ هنا إلى أنّ ذلك يتمّ من غير أن تتأثّر مادّة المفرداتيّة بتلك الاختصاصات المعنية في آخر المطاف بمستوًى من مستويات ذلك المحيط.

١,١,١,٤ التّعريف بالمُدوَّنة:

إنَّ مَوضوع التَّطبيق الّذي تَخْتصُّ به دِراسَتُنا هو المُصطلحات اللّسانيَّة المُترجِمة، على الرّغم مِن أنَّ مُدوَّنتَنا نَصيَّةٌ: مبادئ اللسانيات العامة، لـ أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو، بإشراف عبد الرحمن الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، ١٩٨٤- ١٩٨٥.

والمَقصود بالمصطلحات المترجِمة تِلك المصطلحات اللّسانيَّة الّتي دخلت إلى الدّرس اللّسانيّ العربيّ عن طريق التّرجمة باعتبارها نقلاً للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللّسانيات سيّما خلال القرن العشرين.

وليسَ في ذلِك مَجالٌ لِتصوُّر أيّ تَضارُبٍ باعتِبار «البَحْث المُصطلحيّ يَسْتأْثِرُ في التَّراكِيب الاصطِلاحيَّة بِنصيب الأسد مِن وَقْت التَّرجمة يَتراوَحُ عادةً بَيْنَ ٤٠ ٪ و٥٠٪، قدْ يَتعدَّى هذه النِّسبة في إطار ما يُمكِن أنْ يُسمَّى بالتَّرجمة التَّخصُّصيَّة، أيْ التَّخصُّص في تَرجمة اللُّغات التَّخصُّصيَّة عنْ طريق الإلْمام بالمصطلحات

---

d'application et leurs corrigés), Coll. Fac. Linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1990, p.36.

1 ينظَر: Alise Lehmann & Françoise Martin-Berthet, Introduction à la lexicologie : Sémantique et morphologie, Coll. Lettres Sup., Ed. Nathan, Paris, 2000, p.XIV.

والمَواضيع بعد تِكرار التَّعامُل معها»[1].

فهكذا يُعدُّ المُصطلحُ مِن بين المُكوِّنات الأساسيّة الّتي تَقومُ عليها المُدوّنةُ، مِن ثمّ يَستحيلُ علينا دِراستُها إلاّ بالنّظر إليه بوصفِه وِحدة نوعيّة مُتميِّزة لا مِن حيث مُقارنته بالكلِمات العامّة ـ هذه المرّة ـ لكِن بعدم التّغاضي عن التّواشُج الكائن بينه وبين ما يُسايرُه مِن العناصِر الأخرى المُدعِّمة لِحُضورِه في النّص. ثمّ إنّ المُدوَّنة النَّصيَّة ـ لا سيَّما الّتي يُقبَل على تَرجمتِها ـ تُفيدُ فيما يَخصُّ عمليَّة وَضع المُصطلحات، وهذا لِكون «كثير مِن الصُّعوبات الّتي تَظهرُ في المُناقشات الجزئيَّة عِند مُحاولة وَضع مُصطلحٍ مُفردٍ لا يُمكِن أن تُحسَم بالتَّدقيق الجُزئيِّ في الشَّرح والإيضاح، ولا بُدَّ مِن بَحثِها في ضوْء التَّحديد الدَّقيق لِموْقِع المَفهوم الّذي عليه المُصطلح في إطار التَّخصُّص ونِظام المُصطلحات الّذي يُعبِّر عن تِلك المَفاهيم»[2]. فَغِيَّاب المَرجع الّذي يُنتَقَل مِنه (مَصدر المُصطلح وسياقه) ـ عناصِر الجُذاذة الّتي سنراها[3] ـ كثيرًا ما يُعتِّم الرُّؤية أمام المُتخاصمين. والحالُ أنَّه «يُؤدِّي عدم وُضوح الرُّؤية في هذا الجانِب إلى خِلافاتٍ مُتجدِّدةٍ حولَ مَفاهيم كثيرة تَنتمي إلى نُظُمٍ مُختلِفةٍ وتَختلِطُ دونَ تَحديد»[4]. أيْ أنَّ انعكاسات مِثل هذا التَّقوقُع في حلقةٍ مُفرَغةٍ مِن الانتِقال مِن التَّسمية إلى أخرى على مُستوى المُناقشات اللُّغويَّة وفي داخِل لُغة واحِدة أو مِن التَّسمية إلى المَفهوم وعبرَ الاتِّجاه المُعاكِس دون الانصِراف إلى السّياق العلميّ أو مِن غيْر الالتِفات إلى عالَم الأشياء الّتي يَدلُّ عليها المُصطلح وبِنُكران تاريخه، كلُّ هذا سيكون ذا انعكاسات سلبيّة على المُصطلح والعِلم أو الفنّ الّذي يتناوله.

وَتفصيلُ هذا هو أنَّه على الرَّغم مِن أنَّ «المُصطلحات التِّقنيَّة تَنْتمي، على مُستوى اللّغة، إلى فِئة الكلِمات النَّادِرة، إلاَّ أنَّها، على صعِيد الاستِعمال، أيْ في الكلام، تُنقل إلى فِئة الكلِمات المُتَكرِّرَة: فَعشرات المُصطلحات التِّقنيَّة الّتي تَستوجِبها

---

1 مُحمَّد الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل...، ص.٤٦.

2 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح...، ص.١٣.

3 يُنظَر مَفهوم الجُذاذة: أسفله، ص.٣١٠-٣١٣.

4 محمود فهمي حجازي، المَرجع نَفسه، ص.١٣.

مُناقشة مُشكِلة مَا تَتكرَّر باستِمرار في غُضون المُناقشة في مُختلف اللّغات. ويَكْفي التَّذكيرُ هنا بأنَّ القَليل جدًّا مِن الكَلِمات الّتي تُلْفَظ في الاجتِماعات [هذا صحيحٌ أيْضًا في النُّصوص المَكْتوبَة] هي كَلِمات تِقنيَّة»[1].

ننطلِق في التّحليل مِن مُسلَّمة منهجيّة مُؤدّاها أنّ المُترجِم هو واضِع مُصطلحات مُدوَّنتنا. سواء تعلّق الأمرُ مِنها بتلك الكميّة الهائلة مِن المُصطلحات التُّراثيّة الّتي أعاد استِعمالَها في رِحاب النّظريّة اللّسانيّة الوظيفيّة أم بما وضَعه حقًّا بِناءً على اجتِهاداته، وهذا في حُدود التّوليد الدّلالي فَحسْب.

فبِمُجرَّد أن اختار المُترجِمُ استِعمالَ مُصطلحٍ دون غيره في مَواقِفَ وسيّاقاتٍ مُحدَّدة، على الرّغم مِن وُروده في سيّاقاتٍ أخرى بِنفس المَفهوم أو أعيد تَعريفُه، يُعدُّ جُزءاً مِن التّكريس المُصطلحيّ التّرجميّ الّذي يحتاج إلى النّظر والدّرس دون الاهتِمام كثيرًا في هذه السّاعة بِفِعل الوَضْع، أيْ مَن وضع وسبق إليه إلاَّ بِمقدار التّعرُّف على الخلفيّات المَعرفيّة السّائدة وراء هذا الاختِيّار أو ذاك. إذ في كِلتا الحالتيْن سنضطرُّ إلى التّفسير بتحليل الأّسباب ووصْف الكيْفيّات المُعتمَدة في كلِ ذلِك.

يتناول كتابُ أندري مارتني اللّسانيات العامّة باعتبارها علماً يدرس اللُّغة البشريّة عامّة، ويرمي إلى جمع أكبر عددٍ ممكن من الخصائص التي تميِّز هذه اللُّغة، لِكيْ يُبيِّن وظيفيّتَها. لهذا ما انفك يستحضِر أمثلةً عدّةً لا تقتصِر على لُغة واحِدة، بل يُقارِن أحيانًا بيْن اللّغات ويستنتج الفروق التي قد يفسِّرها أو يُرجِئ أمرَ تفسيرها أو ينبِّه إلى ضرورة عدم تجاهل قضيّة معينة امتازت بها لغةٌ دون أخرى. فعمله يدخل في إطار اللّسانيّات العامّة الهادفة إلى تفسير قضايا اللُّغة باعتبارها أداة تبليغ، وكيفية اشتغالها، خاصّةً على المُستويْن الصّوتيّ والتّركيبيّ. نحسب تلك المصطلحات الواردة في مدونتنا النّصيَّة مقابلات مقترحة لمصطلحات مُتداوَلة في اللُّغات الآتية: الفرنسية، الإنجليزية والألمانية.

---

1 مُحمَّد الديداوي، المَرجع السّابق، ص.٥٤. نَقلَه عن: D. Séleskovitch, Langage, langue et mémoire, Ed. Minard, Paris, 1975, p.42. ما وَرد بين المعقوفين هو مِن وَضع م. الديداوي.

٢,١,١,٤ المَنهج:

عرفنا أعلاه قبلَ عرض نظريّة م. ت. كابري أنّ المنهجُ يقتَضي في ظلِّ النَّظريَّة المُصطلحيَّة الكلاسيكيَّة الانطلاقَ في تحليل المصطلحات من المفاهيم وصولاً إلى التّسميات **(Approche onomasiologique)**[1]، غير أنّنا هنا في واقعٍ مفادُه أنّ المصطلحات متوفّرة. فلتحليلها في ضوء النّظرية المصطلحيّة الحديثة ينبغي الانطلاق من وضع جذاذات سيَّاقيَّة احتوائية تختص عادة ببنى أنموذجيّة (طِرازيّة)[2] **(Structures prototypiques)**. ومِن غير إهمال، رغْمَ ذلِك، المَفاهيم الّتي تَدلُّ عليها مُصطلحاتُ مُدوَّنتِنا. وهو ما عمدنا إليْه في واقِع الأمر على الرّغم مِن أنّ مُقتضيات التّحليل اللّسانيّ البنويّ لا تسمح بتقديم تِلك الجُذاذات كما توصّلنا إليها، ثمّ إنّه ليس مِن المُفيد التّطرُّق مُصطلحًا بعدَ مُصطلحٍ إلى العيِّنة المُختارة لِلدِّراسة، لأنّا لم نتّخِذ مِن المُصطلح بابًا (أبواب بالمَفهوم التّقليديّ: المَقولات النّحويّة) كما سيتَّضح أسفله في مَعرض تَقديمنا لِلزّوايا المُؤطِّرة لِلبحث.

سبَقت الإشارةُ إلى أنَّ تَحليلَ المفهوم ينْطوي على أهميّةٍ قُصْوى سواءَ على صعيدِ حصر الوِحدة المُصطلحيّة أو على صعيد إثبات المحتوى الفكريّ. وذلِك المَفهوم لا يُستفاد إلاّ مِن السّياق الاستِعمالي لِلمُصطلح الّذي يُمثِّله. فهنا نقطة اتصالنا بكنه البحث المصطلحيّ: التّحليل السّياقي.

إذن المَنهج الّذي سنعمد إلى توظيفه في هذا التّطبيق هو بنويٌّ في الأساس يتّخِذ مِن نظريّة م. ت. كابري مَصدرًا نظريًّا، بما أنّ البنويّة تدلُّ أيضًا على المنهج الّذي هو عِبارة عن وصفٍ لبعض الخصائص المميّزة الّتي من شأنها أن تبيّن أنّ ما يتعلّق الأمرُ به من التّقابل إنّما هو معقول، وحريٌّ به أن يضمن نسبة معيّنة من الوحدة

---

1 يُنظَر: P. Lerat, Op. cit., p.23.

2 يُنظَر: Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie.., p.59. وَرد المُصطلحُ الثّاني في تَرجمةٍ لـ صابر الحباشة. يُنظَر: جون ميشال آدام، أصنافية بيْن أصنافيّاتٍ أخرى: التّرسيمات الطِّرازيّة (باختين، دايك، جاكوبسون)، كِتاباتٌ مُعاصِرة، م.١٠، ع.٣٨، أوت. سبتمبر ١٩٩٩، بيروت، ص.١١٧.

النّوعيّة، وهنا يَتعلّق الأمرُ بالمُصطلح اللّسانيّ. وقد تُنبِّه تِلك الخصائص إلى شيء آخر غير هذا، وذلك عندما تقوم حجّةٌ ما على عكسه مثلاً، فيطلب إحضار تلك الحجّة وتبيان نتيجتها. إذ لا يمكن الحديث عن الاختلافات إلاّ من خلال وجود خلفيّة من التّشابه[1]. وبفضل هذا تتحدّد قيمة الشّيء. والمُصطلحات لا بُدّ أنّها مُميّزة عن معجم اللُّغة العامّة لِكي تُثيرَ تِلك الزّوبعة الّتي أثارتها[2]؛ وعلى الرّغم مِن صُدودِنا عن هذه القضيّة فَلا ندع هذا الأمرَ وكأنّ شيئًا لم يَكن؛ أمّا أنّها ذات جدوى فلأنّها موجودةٌ عند الحاجة.

فبهذه الصّورة المُبسِّطة فقط سيتسنّى لنا الحديثُ عن منهج بنويّ، إذ يمثّل أمامَنا نظامًا ذا عناصر مشكّلة للكلّ ومتماسكة فيه بعضها بالبعض. إذا ما اقتضى الأمرُ أن يتغيّر- لسببٍ ما - عنصرٌ واحدٌ منها سوف تقع نفس الحادثة لغيره بمجرّد توفّر السّبب نفسه[3]. لِهذا سبقنا بالاستِقراء الّذي يُرمى به إلى التّأكُّد داخِليًّا مِن ذلِك الأمر ومِن الكيفيّات الّتي استُعمِلت بها المُصطلحات. وهذا لِكي لا نقع في وهْم وُجود نِظامٍ مُستقلٍّ عن الاستِعمال. أَلَمْ يُعلِن إ. سابير **(Edward Sapir)**؟:

«حيْثما نحلُّ بأبحاثِنا يأخُذ لُبَّنا واقِعٌ مُؤدّاه أنّ النِّظامَ هو شيءٌ، واستِعمالُ هذا النِّظام شيءٌ آخر»[4].

وتسيرُ في هذا التّوجُّه مُلاحظةُ م. ر. الحمزاوي الآتية:

«إنّ ميزةَ هذا الاستِقراء هي أنّه يَرمي إلى استِخراج المُصطلحات مِن النُّصوص الّتي تَحويها ومِن استِعمال المُختصّين فيها، لا مِن قرارات المَجامِع فَحسْب، إذ أنّها تَضع قواعِد نظريّة كثيرًا ما يَتجاهلُها أهلُ الصّنعة»[5].

---

1 ينظر: **Jean Courtes, Analyse sémiotique du discours: de l'énoncé à l'énonciation, Ed. Hachette, Paris, 1991, p.71**

2 يُنظَر: أعلاه، ص.٧٠-٧٧.

3 ينظر: عبد السّلام المسدّي، الأسس المعرفيّة..، ص.٨١ وأيضا: **O. Ducrot, Le structuralisme en linguistique.., p.18.**

4 **Edward Sapir, Le langage : introduction à l'étude de la parole, Trad. De l'Anglais par S. M. Guillemin, Ed. Petite bibliothèque Payot, n° 104, Paris, 1970, p.59.**

5 محمّد رشاد الحمزاويّ، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة: معجم عربيّ أعجميّ.

وفي نفس الصّدد نُورِد مِن أجلِ التَّبسيطِ هذا القول لـ ت. حسان:

«إنّ الاستِقراءَ والتّقعيدَ طريقان مِن طُرق الوصف في دِراسة اللُّغة، يَتوسّط بيْنهما عملٌ ثالِثٌ هو التّقسيم، ثمّ تسميّة كلّ تقسيم مِن الأقسام الناتِجة»[1].

فقد نَدنو مِن هذا المَسار في الوصف. لكن لا ينتهي الأمرُ عند هذا القيد التّعريفيّ لِلبنويّة، وإلاّ سيصبح ـ حسب هذا المجال التّعريفيّ ـ كلّ علم بنويّاً مهما كانت علاقتُه بالبنويّة ، ألا يوجد في الرّياضيّات نظامٌ يرتّب أمورها بهذه الشّاكلة؟ أَوَليس علم الأحياء نظامًا حيث تتماسك أجزاءُ الكلّ[2]؟

إنَّ الدِّراسة البنويَّة مُمكِنةٌ في مَجال المُصطلحيَّات، بل تُعدُّ سليمةً بقدر ما يَصِحُّ القول إنَّ المُصطلح دليلٌ لُغويّ. لكن الطَّبيعة المُزدوِجة لِهذا الأخير، والّتي تُقيم الحدودَ السُّوسيريَّة النَّظريَّة الفاصِلة بيْن اللّسانيَّات الدّاخليَّة واللّسانيَّات الخارجيَّة قد تَبدو مُعكِّرة في حال اعتِبار الشَّيء المُحال إليه[3].

يَرى ب. لوراه في هذا الصّدد أنَّ الطَّبيعة المُزدوجة لِلمُصطلحات (هي كلِماتٌ أو عِباراتٌ تَنتمي ـ لا مَحالةَ ـ إلى اللُّغة، لكنَّها تَسميَّاتٌ لِلمَفاهيم أيْضًا) مِن شأنِها أنْ تُعكِّرَ الحُدودَ الّتي أقامَها دي سوسير بين اللّسانيَّات الدّاخِليَّة واللّسانيَّات الخارجيَّة[4]. فَتُصبح المُقاربةُ اللّسانيَّة لِلمعارِف خارِجيَّةً بما أنَّها تَنتقِل مِن الأَشياء

أعجميّ عربيّ، ط.٢، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ١٩٨٧، ص.١٦.

1 ت. حسان، اللُّغة بيْن المعياريّة والوصفيّة، ط.٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص.١٤٩.

2 يُنظَر: Oswald Ducrot, Ibid.(Préface de François Wahl), p.12. سيجد القارئُ في هذا المرجع تنبيهاتٍ قيّمة في خصوص المكانة الّتي كان ينبغي أن تحتلّها البنويّة بكلّ تواضع كنظريّة أوّلاً ثمّ باعتبارها منهجا، ويدعو مؤلّفه إلى تقدير أهميّتها من غير الوقوع في الإلحاق بها ما قد تتبرّأ منه إذا ما استجوبناها. وكذلك نجد مقدّم هذا المؤلَّف فرانسوا والـ (F. Wahl) يشير إلى مغالاة خطيرة وقع فيها كلود ليفي ستراوس (C. Levi-Strauss) في تحميل البنويّة ما تطيقه له من التّأويلات والتّطبيقات إلى درجة أنّها تتواجد مكتسِحةً كلّ الميادين.

3 يُنظَر: Pierre Lerat, Op. cit., p.23.

4 يُنظَر: P. Lerat, Op. cit., p.23.

(فيزيائيَّة أو غيرها) نَحوَ التَّسميات، وهذا مُرورًا مِن تَحديد مَفاهيم المُصطلحات. لَكنَّه سُرعان ما يَستدرِك، فَيرى أنّ الأَمرَ ليسَ مُجرَّد تَعيين **(Désignation)** بل هو تَسميَّة **(Dénomination)** ويَتيقّن نَتيجةَ ذلِك بِأنّ البوْنَ شاسِعٌ بيْن هذه وذلِك[1]. وقد رأينا أنّ ذلِك جَعل عِلم متن اللُّغة أوَّل مَن يَتعرَّض لِهذا التّعكير بَعدَ تَصفيَّة مَنهج المُصطلحيَّات بِاعتِبار المَعارِف على الرَّغم مِن أنَّ هذه المُقاربة المُسمَّاة بـ : **(Onomasiologie)** (الانطلاقة مِن المَفاهيم نَحوَ التَّسميَّات)[2] تَظلُّ لِسانيَّةً ـ بِناءً على المُلاحظة الأَخيرة ـ بِما أنَّ المُصطلحات تُوصَف وِفقَ تحليلٍ لِسانيٍّ مِثلها مِثل أيِّ كلِمة أو مُتتالِية مِن الكلِمات[3] حيث يُمكِن تَصنيفُها وِفقَ أقسامٍ نَحويَّةٍ وأصنافٍ صرفيّة، وتُعزى إليها وَظائِف نَحويَّة مُعيَّنة، وتُوضَع ضِمنَ تَوزيعاتٍ سِيَّاقِيَّةٍ قابِلة لِلضَّبط، فَتُصرَّف وتُعرَب، وتُعالجُ رسومُها الخطيَّة حسبَ المُعطيات اللِّسانيَّة المُراعية لِكيفِيَّات النُّطق، وتُخضع لِنِظامٍ عامٍّ مِن حيث دلالاتُها بِما أنَّ «علم الدّلالة الخاصّ باللُّغات المُتخصِّصة مثله مِثل علم الدّلالة اللِّسانيّ العام هو تَفسيرٌ لِلعلاقات النَّحويَّة. لِهذا يَستند إلى مَعرفة الآليَّات الصَّرفيَّة والتَّوزيعيَّة والتَّراتُبيَّة والتَّلفُّظيَّة الأكثر عمومًا»[4]. وهذا كلُّه قبلَ الحديث عن تَعريفاتِها المُحدَّدة والمُتَّفق عليها، إذ يَنبغي ـ مع ذلِك ـ على علم الدّلالة المُشار إليه آنفًا «في الوقت ذاته أن يُفسِّر علاقاتٍ ذات امتِداداتٍ خارجيَّة (خارجة عن اللُّغة) بِما أنَّ اللُّغات المُتخصِّصة تَتحدَّث عن عوالِم المَعارِف الخاصَّة»[5]. ثمّ إنّ كلَّ تمثيلٍ ذِهنيٍّ كفيلٌ بِأن يتجلّى لُغويًّا وفق عدّةِ أشكالٍ. وكذلِك يَقتضي الأمرُ مُراعاة السّياق اللُّغويّ الّذي يُحيط بها.

تؤكِّد سعاد آمنة بوعناني هذا الطّابع المُزدوج لِلمُصطلحات قائلة:

«يُعتبَر المُصطلحُ مِن مَنظورٍ لِسانيٍّ دليلاً لِسانيًّا يتشكَّل مِن لَفظٍ ومَفهومٍ يَقوم الأوَّلُ بِتحديد الثَّاني، لكن تَبقى المَفاهيمُ اللِّسانيَّة غيْر واضِحة ولا مُحدَّدة

---

1 يُنظَر: المَرجع نَفسه، ص.٢٠.

2 يُنظَر: أعلاه، ص.١٢٤-١٢٦.

3 Bernard Pottier, Sémantique générale, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1992, p.15.
4 C. Baylan & X. Mignot, Sémantique du langage.., p.129.
5 P. Lerat, Op. cit., p.13.

لاحتِوائها على أبْعادٍ فلسفيَّةٍ يَصعُب إدراكُها إلاَّ مِن خِلال السِّياق الّذي ترِدُ فيه»[1].

نُلاحِظ مِن خِلال ما قيل أعلاه عن كلٍّ مِن المَفهوم والتّسمية أنّ عيْن المُسمّى أو المُحال إليه يتبوّأ مكانة يُستحسَن ألاّ تُضيَّق ساحتُها إلاّ بالحجم الّذي يَتناسَب وما يُمثِّل تغيُّرًا ما. ونجِد وقفةً عِند هذه الضّرورة وَقفها محمد العمري بالكلِمات الآتية:

«مِن عواقِب عمليّة التّحوُّل داخِل البناء تغيُّر مَفاهيم المُصطلحات بل وتناقُضها أحيانًا. وهذا الواقِع يَجعل مَهمّة استِخراج المُصطلحات وتَعريفها دون الوُصول إلى التّصوُّر العام الّذي يُشغِّلها أمرًا مَحفوفًا بالمَزالِق، [...]

وهذا ما جعلنا لا نكفّ، مُنذ سنوات، عن انتِقاد توجُّه بعض الزُّملاء مِن الدّارسين العرب في مَجال البحث المُصطلحيّ مِمّن يكتفون بالتّعريف المعجميّ أو بالتّصريح العابر لِلمؤلّف في موقعٍ مِن المَواقع دون أن يبذلوا جهدًا لِكشف موقِع المُصطلح مِن خِلال النّسق العام النّهائيّ أو لِلمشروع العِلميّ»[2].

كما أنّ «المُصطلحات تُعرَف مِن داخِل العِلم الّذي تَنتمي إليه، أو مِن سيّاق البناء النّظريّ لِمُؤلّفٍ أو مَدرسة، وهذا ما يقصده المُختصّون حين يقولون: إنّ المُصطلحات تتعارَف، أيْ يعرف بعضُها بعضًا ويُعرّفه»[3].

فتوصيةُ مُنظَّمة إيزو[4] رقم: ٧٠٤، (المبادئ والطّرائق في المصطلحيّات)، حدَّدت المفهوم بأنَّه «بناءٌ ذِهنيٌّ يَقوم بتصنيف الموضوع المفرد (أي ظاهرة مِن ظواهر العالم الخارجيّ أو الداخليّ)، وهذا بواسطة تجريدٍ يتّسم نسبيًّا بالاعتباطية»[5].

فهذا التَّعريف الموحَّد للمفهوم يؤدِّي بنا إلى التَّمييز بكل وضوح بين الوحدات المفهوميَّة المُجتَمِعة في الخاصيَّات المميّزة الّتي يُمكِن تَقييدُها حصْرًا، وبيْن

---

1 سعاد آمِنة بوعناني، بيْن المَفهوم والمُصطلح: المُصطلح اللِّسانيُّ نَموذجاً، المُصطلح، ع.٠١، ص.٢٢٥.

2 محمد العمري، البلاغة العربيّة: أصولها وامتِداداتها، أفريقيا الشّرق، بيروت، ١٩٩٩، ص.١٦.

3 المرجع نفسه، ص.١٦-١٧.

4 يُنظر: اللّجنة التقنية رقم: ٣٧، مُؤسّسة إيزو (المُنظَّمة الدَّولِيَّة لِلتَّقييس) جنيف، معجم مفردات علم المصطلحات، التوصية رقم: ١٠٨٧، اللِّسان العربي، م.١٨، ج.١، ١٩٨٠، ص.٠٨. وع.٢٢، ٨٢ / ١٩٨٣، ص.٢٠٢. وكذلِك: ISO 704, Principes et méthodes de la terminologie.., p.16.

5 M. -T. Cabré, La terminologie.., p.168.

موضوعاتٍ معينةٍ من الواقع المقصود تمثيلُه بواسطة تِلك المفاهيم المُعبَّر عنها بالتَّسميات. فالمفاهيم إذن أو التمثيلات الذِّهنيَّة للموضوعات هي ثمرة اختيار الخاصيَّات المميّزة التي تُعرِّف صِنفًا معيَّنًا من الأشياء وليست هي الموضوعات الفرديّة في حدِّ ذاتِها، لا سيّما إذا علِمنا أنَّه ثمَّة في اللُّغة ما لا يُشير إلى مُعيَّن، أيْ يَدلُّ على ما يُمكِن تسميَّتُه بالمَفهوم المُجرَّد[1]. وإلى هذا المَعنى ذهب أبو القاسم الزّمخشريّ (ت.٥٣٨هـ) عِندما عمّم: "وعلى كلِّ ما أشبهه "في قوله: «ومن أصناف الاسم: اسم الجنس، وهو ما علق على شيءٍ وعلى كل ما أشبهه»[2]، وكذلِك قال جلال الدّين السيوطي (ت.٩١١هـ) في موضِعٍ آخر: «ولا تعارفَ إلاّ بأسبابٍ كحَرَكاتٍ أو إشاراتٍ أو نُقوش أو ألفاظ توضَعُ بإزاء المقاصِد وأيسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ»[3]. لهذا يُقال إنَّ المفهوم في حقيقة الأَمر يُسنِد إلى المصطلح صفة الإحالة بالتّعميم والتّخصيص. بل هذا ما يُقصَد مِن كلِمة (الدّلالة)، بما أنَّ التَّسمية تَدلُّ على أو تُحيل إلى (...) وليس لَها أن تُعيِّن فَحسب[4]، ألم يضع المعجم الموحّد مُصطلح (الدّلالة على المُسمّى) في مُقابل **(Fonction référentielle)** [5]؟ فَتكون إذن الموضوعاتُ الفرديةُ حاضِرةً رمْزيًّا عن طريق المُصطلح[6].

فهكذا لا يُمكِن توقُّع تسليم أمر الدّراسة لِلتّحليل اللِّساني فحسب، إذ يُستحسَن النّظرُ إليها أيضا مِن الزّاوية المَعرِفيّة المحضة الّتي لفتت انتِباه ع. س. المسدّي فقال:

---

1 يُنظَر: Robert Martin, Pour une logique du sens, Ed. PUF, Paris, 1983, p.54.

2 أبو القاسم الزّمخشريّ، المفصّل في علم العربيّة، وبذيله كتاب: المفصّل في شرح أبيات المفصّل لمحمّد بدر الدّين الحلبيّ، دار الجيل، بيروت، د. ت، ص.٠٦.

3 ج. د. السيوطي، المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوى، ج.١، ط.٣، مكتبة دار التُّراث، القاهِرة، (د.ت)، ص.٢٩.

4 يُنظَر: Pierre Lerat, Op. cit., p.20.

5 المعجم المُوحّد...، م.٢٣٤٠، ص.١٢١.

6 يُنظَر: Louis Hébert, Le référent, le parcours référentiel, Sémiotique appliquée, (Le référent), n° 2, Univ. Toronto, Canada, Nov.1996, p.42.

«اللُّغة المَوضوع سواء كانت كلِماتٍ أم مفاهيم أم رُموزًا جبريّة لا تُعرَّف إلاّ باعتِبارها نتائج العِلاقات ونقاط التّقاطُع بيْن المَقولات[1] المُستكشِفة لِلمعرِفة. فالعِلم لا يُبالي كثيرًا في آخر التّحليل بطبيعتها اللّسانيّة»[2].

والحقيقة أنّ هناك تفاعلاً بين المعرفة واللّغة لكن هذا أدّى بالبعض - إلى حدٍّ بعيدٍ - إلى وصف تأثير الأولى على الثّانية تأثيرًا أحاديًّا؛ ومن جهة أخرى ذهبوا إلى القول بأن المعرفة هي الّتي توجِّه اللّغة توجيهًا لا يُخفِّف مِن وقعِه، غيرَ أنّ ذلك لا يمنع الرجوعَ إلى الأخيرة لتلمُّس حقائق الأولى. وقد استغلّ هذه الحقيقة علماء النّفس المعنيِّون بقضايا إدراك المعاني والسّيرورة التي يتخذها النّص في بلوغ ذلك، لتفسير ظاهرة أو عمليّة الفهم.

هنا يتدخّل الجانب الاجتماعيّ والتّداوليّ للمصطلحات التي تشكِّل نسبةً مُعتبَرةً في لغة الاختصاصيِّين والعلماء وفي الخطاب المتخصِّص[3] لأنّ عمليّة تفسير هذا الأخير تتّسع لقضايا كثيرة تتحكم بها عوامل متباينة أما إذا اعتبرنا عملية الفهم فهي تشكِّل دائرةً مغلقةً تحكمها قوانين محدّدة خاصّة بها فالجانب اللّسانيّ يَطفو بشكلٍ حسّاسٍ يبرز الوحدات تلعب أدوارًا رائدة في جعل الفرد يفهم من غير استدعاء مهارته التي سيتعين بها.

وقد أشار هـ. فيلبر إلى أنّ المُصطلحيّات «تنظيم المَعرِفة في شكل تَصنيف مَفاهيميّ لِكلِّ فرعٍ مِن الفُروع العِلميّة»[4].

فالمُصطلحيّاتُ تقوم بتفكيك هذا المَفهوم الّذي تنطوي فيه أسرارُ العالَم مُعتمِدةً في ذلِك ما يُدعى المُقاربة المَفهوميّة المُشار إليها أعلاه، لِتلتحِق بعد ذلِك مُباشرةً باللَّفظ الّذي يُعتبَر مُنطلَق المعجميّة في عملِها. وهذا مع الاحتِراز مِن الوقوع في خطأ تحويل دراسة المُصطلحيّات لِلمفاهيم إلى عِلم يُفسِّر تلك المفاهيم. وإلاّ سيتجزّأُ الكلُّ المزعومُ

---

1 بمعنى (Catégories logiques)، يُنظَر: ع. س. المسدّي، قاموس اللّسانيّات..، ص.٢٣٨.

2 A. J. Greimas, Du sens : essais sémiotiques, Ed. Seuil, Paris, 1970, p.22.

3 يُنظَر: M. Diki-Kidiri, Une Approche culturelle de la terminologie.., p.30.

4 م. الديداوي، التَّرجمة والتَّواصُل ..، ص.٤٧. نقله عن: H. Felber, Terminology manual, Issued under symbol PGI-84/WS/, UNESCO, Paris, p.01.

فيستحوذ بالتّالي كلُّ علم بحقّه. فكلُّ ما يجري مِن الدِّراسة لِهذا المَفهوم لا يخرج عن نِطاق التّحليل الّذي يستضيء به «طبيعة المَفاهيم، وتكوينها وخصائصها، والعلاقات فيما بيْنها، وطبيعة العلاقة بيْن الشّيء المَخصوص، وتعريفات المَفهوم، وكيفيّة تخصيص المُصطلح لِلمَفهوم والعكس بالعكس وطبيعة المُصطلحات ووضْعها»[1].

أمّا هذا الوجْه الآخرُ لِلمُصطلح، أيْ التَّسمية، فيُمكّننا من الرُّجوع إلى الواقِع المَحسوس أو المجرَّد، الدّاخِليّ أو الخارِجيّ، الفرديّ أو الجماعيّ. وتفسيرُ هذا أنّ - مِثلما أشرْنا إليه أعلاه - المصطلحات هي دلائل لغويّة، فَتَتصاعد عبرَها في إطار التَّبليغ معطياتُ ذلِك الموضوع المُعالَج بها. ويتحدَّد بفضلِها الرَّصيدُ المعرِفيُّ الّذي يُتناوَل في متْن نصٍّ مغلَق، فالمصطلحاتُ هي مِن بيْن الأُطُر المشكِّلة له (النّص) باعتبارِها أُولى عناصر المعلومات التي يفترِض المتحدِّث أو الكاتب أن تكون مشترَكة بينه وبين المستمِع أو القارئ. وتُسمَّى تِلك المعلوماتُ في اصطلاح مُحلِّلي الخِطاب بأرْصِدة الافتراضات المسبقة[2].

تجدُر الإشارة قبلَ مواصلة بناء تَصوُّرٍ للتَّحليل المصطلحيّ الترجميّ إلى أنّ اهتمامَنا المنصبّ ههنا على التّعريفات لن يُخرجنا عن انشغالنا المصطلحيِّ كما قد يظنُّ البعضُ بدعوى أن التّعريف هو من صلب موضوعات صناعة المعاجم. ونوضِّح ميلَنا المُتحفِّظَ إلى الإحاطة بالتّعريفات بقولنا إنّه صحيحٌ أنَّ التّعريفَ وضبطَه والعِنايةَ بما لَه صِلةٌ به مِن البَحثِ كطبيعة الدَّليل اللغويّ وكذا أنواع التَّعيينات **(Désignation)** والإشارات... الخ، هي من جملة مباحث اختصاصٍ يُسمى "صناعة المعاجم"، لكن ذلك التّعريف أيضًا هو عندهم تعريفٌ معجميٌّ حصريّ ومفتوح في آن واحد[3]. أمَّا ما نتصرَّف فيه من التَّعريف على مستوى المصطلحات فهو ما يسمى "التَّعريف المصطلحيّ أو السِّياق المعرّف

---

1 ع. القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، سلسلة الموسوعة الصّغيرة (٢٩)، دار الحريّة لِلطِّباعة، بغداد، ١٩٨٥، ص.٢٠- ٢١. كذلِك: ع. القاسمي، المصطلحيّة (علم المصطلحات)..، ص.٠٩.

2 يُنظَر: ج. ب. براون وجورج يول، تحليل الخِطاب، ترجمة محمّد لطفي الزليطي ومنير التريكي، مطبوعات جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧، ص.٩٦.

3 M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode .., p.74.

و(المُضيف لِلفائِدة)[1] " (**Le contexte définitoire et informatif**). وكذلِك «باعتِبار المُصطلحيّات تَمضي مِن المَفهوم لِكي تَبلُغ التّسمية، أمّا والحالة هذه فَهي في حاجة ماسّة إلى أن تَتيقّن بِأنّها تُسمّي مَوضوعًا مَفهوميًّا نوعيًّا مُستبعِدةً أيَّ مَوضوعٍ قريبٍ منه. لِهذا السّبب ذاته فهي تَستقصي في وصف ذلِك المَوضوع عن طريق التّعريف، مُمتّعةً بامتيّازِ التّعريف ذا الطّابع الوصفيّ والمُعبِّر في أغلب الأحيان عن العِلاقات القائمة بيْن مُختلَف المَفاهيم»[2].

فباعتبار العامل الثّاني نستنتج أنّه حقيقةً يتحتَّم على المُترجِم أن يحلّل المفاهيم لكي يتمكّن من ترجمة العناصر المفهوميَّة من غير تشويهها، فهو مُطالَب إذن بترجمة المفاهيم والمصطلحات وعناصر المفاهيم.

سنتناول بالدِّراسة قائمة محصورة (عيّنة) من مصطلحات باعتبارها أنظمة تعريفية وردت ضمن سيّاقاتٍ دلاليّةٍ حصريّة، وبوصفها تمثّل أنساقا لمجموعة من النّظريّات الّتي تُؤدّيها المَفاهيمُ الواردةُ في المدوّنة. فَهل هي اقتِراحاتٌ ضروريّة طبيعيّة مُلِحّة أم أنّها نتيجة واقعٍ خارِجيٍّ فَرضه تَواجُدُ المُترجِم فيه؟

نُنبّه إلى أنّ ذِكر عنوان الكتاب، ليسَ إلاَّ على سبيل تحديد الحقل الّذي تعَالج فيه تلك المفاهيم.

إنَّ المَنهج البنويّ يَعتمِد الوَصْف والتّحليل. ويَتعلَّق الوصفُ بِمُكوِّنات الخِطاب المُتخصِّص باعتِبار نواته (المُصطلح) الّذي لا بُدَّ أن يَأخُذ تحليلُ مُكوِّناته القِسطَ الأوفر مِن الدّراسة، لا سيَّما المَفهوم الّذي يَشغل تقريبًا كلَّ المَباحِث الآتية، فَحتّى الدّرس الصّرفيّ لم يَتخلَّص مِنه.

فَلمّا كان موضوعُ دِراستِنا هو المُصطلح اللّسانيّ المُترجِم، سَنَستعينُ خِلالَها بما سُوِّغ لنا الإطِّلاعُ عليه مِن المَادَّة المُشَتَّتة لِلدَّرس المُصطلحيِّ ومِن نَظريَّة التَّرْجمَة معًا؛ غَيْرَ أنَّه تَجْدُر المُلاحظةُ إلى حقيقةٍ طالَما شَغلت اللّسانيِّين المُتَرْجِمين ـ بالدَّرجة الأُوْلى ـ باعْتبارِهِم يُمارِسون نَشاطًا يَدور حولَ اللُّغة وفي إطار اللّسانِيَّات: وهي ما يَتعلَّق

---

1 يُنظَر: أسفله، ص.٣٠٦، والهامِش: ٢، ص.٣٠٧.

2 M. -T. Cabré, Ibid., p.73-74.

بمَقام التَّرجمات اللّسانيَّة الخاصّ. إذ كُلُّ تَرجمةٍ لِعملٍ لِسانيٍّ - مِن لُغةٍ أقيمَ بها وفيها أو حولَ غيْرها هذا العَملُ إلى لُغةٍ أخرى - تَفرِض مِن أُولئِك المُترجِمين تَسخير أدوات لُغويَّة وثقافيَّة تابعة للُّغتيْن المَصدر والهدف: يَعْني أنَّه ستُصبح تَرْجمتُهم خِطابًا يَسْتوي على الدَّرجة الثَّانية مِن الخِطابَات المُتعلّقة باللُّغة[1].

وحينما يتولّى المُصطلحيُّ اللّسانيُّ دِراسة هذا المَنتوج اللُّغويّ والفِكريّ ستتفاقم درجةُ التَّخصُّص، إذْ «يَزداد الأمْرُ تشابُكًا متى تاقَ اللّسانيُّ إلى البحث في مُصطلحات علوم اللّسان فَيستحيل عِلمُ المُصطلح - على صعيد المَنطِق الصُّوريّ - إلى تَنظيرٍ مِن الدّرجة الثّالِثة إذْ يَغدو بَحْثًا باللُّغة في لُغة البحث في اللُّغة»[2].

ثُمّ إنَّه مِن المعلوم أنّ التّرجمة باعتبارها عِلمًا لا تزال تبْحثُ عن نفسها إلى يوم النّاس هذا؛ نَظرًا - أوَّلاً - إلى حَداثةِ عهْد مَادَّتها العِلْميَّة (الستِّينيَّات)، - ثانِيًا - إلى الحاجة الّتي لَمسَها بَعضُ المُنظّرين لها في أطُر تطبيقاتهم وهي المُنصبَّة على إنجاز جَرْدٍ حِسابيٍّ (يوجين أ. نيدا **(Eugène A. Nida)** وبيتر نيُومارْك **(Peter Newmark)** في السَّبْعينيَّات)، ثمَّ إلى التَّساؤلات الّتي لا تَزال تُثارُ في شأْنِ التَّنظير لِمَوضوعِها (ج. غراهام **(J. Graham)** في الثَّمانينِيَّات)[3]. الأمر الذي احتمل - منذ البداية - ألاّ يوفَّر الاختلاف على التّرجمات اللّسانيّة العربيّة، سواء بين تلك التي تتمّ لأصل واحد، أو بين المصدر والتّرجمة. والاختلاف متفاوت بين القليل والكثير، وقد يرجع - من جهة ثانية - إلى عوامل موضوعيّة وأخرى ذاتيّة تخصّ قدرات المترجمين، اللّغويّة والفنّية (أي ما يتعلّق بإمكاناتهم في العلم المترجَم).

يقتضي هذا الواقع التّرجميّ ذاتُه انعكاساً على المصطلح اللّسانيّ العربيّ. فيصبح من الطّبيعيّ أن يعرف مشاكل تكون قد نجمت، إمّا عن طبيعة تلك

---

1 يُنْظَر: **Algirdas Julien Greimas, Sémantique structurale, Coll. Formes sémiotiques, 2éme éd. PUF, Paris, 1995, p.15.**

2 ع. س. المسدّي، قاموس اللّسانيّات (مقدِّمة في عِلم المُصطلح)..، ص.٢٣.

3 يُنْظَر: **Joëlle Redouane, La traductologie: science et philosophie de la traduction.., p.44-45.**، بالنِّسبة لِمُلاحظة ج. غراهام نَقلتها عَنْ: **Marilyn Gaddis Rose, Translation spectrum: essays in théory and practice, Ed. SNUP,Albany, 1981, p.31.**

التّرجمات، أي عن قيمتها النّوعيّة، أو عن عدم انطباق المفاهيم المستحدثة بلغة المصدر في مجال اللّسانيّات على اللّغة العربيّة، مع العلم أنّه يُرجى من ذلك المصطلح أن يؤدِّيَها - كما هي - في هذه الأخيرة، أي بالوضوح نفسه الذي اتّسم به في لغة المصدر. فكذلك يُمكن للقارئ الّذي تُوجَّه إليه تلك التّرجمات أن يشكّ في سلامتها - ويَحِقّ له ذلك - ولغيره من الدّارسين أن ينظروا في مستوياتها.

فعلى الرّغم من أنّ نظريّة التّرجمة تُخصِّص في بحوثها مجالاتٍ هامّةً لطرائق التّرجمة، فهدفها الأساسيّ هو الوصول إلى فهم العمليّات الجارية أثناء ممارسة التّرجمة، وليس - كما هو مفهوم خطأً - تقديم مجموعة من القواعد في سبيل إنتاج ترجمة أفضل. إذ يذهب معظم منظّري التّرجمة - وهم الذين صدروا عن الممارسة - إلى أنّ جوهر نظريّة التّرجمة هو مشاكل التّرجمة، مع الاعتراف بأنّ ما هو مشكل لمترجم ما ليس بالضّرورة كذلك لمترجم آخر، لكن - ومع ذلك - فإنّ ما أخذ ينبثق عنه علم التّرجمة يتألّف عموما من عدد كبير من التّعميمات المتعلّقة بمشاكل التّرجمة، وليس بطرائق التّرجمة التي يحاول كلّ أن يقترحها من زاويته[1].

«نقد التّرجمة رابطٌ أساسيٌّ بيْن نظريّة التّرجمة وتَطبيقها»[2]. أيْ أنَّ النّاقِد لِترجمة مُعيّنة سيُفضي به عملُه ذاك إلى:

١. تَفكيك الآليّات اللُّغويّة الّتي سخّرها المُترجِمُ بيْنما كان ينظر في اللُّغتيْن المُترجَم عنها والمُترجَم إليْها لِهذا كانت طريقتُنا في التَّحليل مَبنيَّةً على الكشف عن هذه الآليّات على مُستوى ترجمة المُصطلح اللّسانيّ فحسب. «وقد أفضت الأبحاثُ الّتي تَناولت التَّرجمة الأَوَّليَّة إلى دراسة المُتكافِئات الزَّوجيَّة بيْن اللُّغات، أو بالأحرى ما أُطلِق عليه "القواعد التَّقابليَّة "»[3].

---

1 يُنظر حول هذه الإشكاليّة كلاّ من : Georges Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction.. وأيضا: بيتر نيومارك، الجامع في التّرجمة..

2 بيتر نيومان، المَرجع السّابق، ص.٢٥٥.

3 دانيكا سيليسكوفيتش وماريان لوديرير، التَّرجمة والتَّأويل: التَّرجمة نقل للعلامات اللُّغويَّة أم صيَّاغة جديدة، ترجمة: محمد نبيل النحاس الحمصي، التَّعريب، ع٢٢، المركز العربي للتَّعريب

٢. «وممَّا لاشكَّ فيه أنَّ الفشل النِّسبي الّذي مُنيت به هذه الدِّراسات يَرجع بكلِّ تأكيد إلى أنَّ التَّرجمة الأوَّليَّة لَم تستنِد إلى طريقة عمل الذِّهن البشريّ الّذي لا يَقوم بنقل الرُّموز وإنَّما يُدرك المَعنى ويُعاوِد التَّعبيرَ عنه. فلَو استندت الأبحاثُ إلى الإنسان وإلى الطَّريقة الّتي يَنتهجها في التَّرجمة، لفَقدت الطَّريقةُ التَّقابليَّة الكثيرَ مِن أهميَّتها لِصالِح نظريَّةٍ لِلتَّرجمة تَقوم على المَعنى بالدَّرجة الولى»[١].

فهكذا يُحدِّد لادميرال **(J.R. Ladmiral)** مزايا علم التّرجمة في دوره العلاجيّ والإنتاجيّ، سواء من حيث قدرته على توسيم مشاكل التّرجمة والبحث عن حلولٍ لها، أو مِن حيث تمكينُه المترجمَ مِن معرفة هفواته. ويَكون هذا طبعًا على يَد المُتمرِّسين الّذين يُعنون بتسجيل تِلك المَشاكل ثمَّ البَحث عن حلولٍ لَها. وبعبارة موجزة، فإنّ وظيفة نظريّة التّرجمة الحاليّة تنحصر في فهم البنى الدّاخليّة التي تفعل فعلها في نصّين للُغتين مختلفتين. وليس تقديم سلسلة من التّعليمات المُسبقة التي تؤدّي إلى ترجمة أحسن. فهي بذلك تتجاوز الطّابع المعياريّ التنظيريّ التّقليديّ للتّرجمة الذي كان يستلهم الفلسفة والأدب (مع بانجامان **Benjamin**) والطّابع اللّسانيّ الوصفيّ البحت الذي كان يشتغل على التّرجمة كمنتوج وليس كإنتاج حيّ (فيناي **J.P.Vinay** و داربالني **Darbelnet** وأ. ف. فِدوروف **A.V. Fédorov**)[٢]. وإن كان هذا الأَخير (الطّابع اللّسانيّ) «هو المُكتشِف أنَّ العمليَّة المُترجِمة تَقوم على مُختَلف مُستويات المَلكة الفرديَّة حيث لا يُتصوَّر استِبعاد اللِّسانيَّات في الإحاطة بها»[٣].

وقد عرَّف كاتفورد **(J.C.Catford)** التَّرجمةَ بأنَّها «إحلال عُدَّةٍ نصيَّة...مَحلَّ عُدَّة نصيَّة أخرى»[٤]، وهذا بضبطِ مُماثلاتٍ شكليَّةٍ بيْن أصنافٍ لُغويَّةٍ تَشغُل نَفس

والتَّرجمة والتَّأليف والنَّشر، دمشق، ديسمبر ٢٠٠١، ص.١٢١.

1 دانيكا سيليسكوفيتش وماريان لوديرير، المَرجع السّابق، ص.١٢١.

2 يُنظر: J. R. Ladmiral, Traduire : Théorèmes pour la traduction, Petite bibliothèque Payot, Paris, 1979, p.18 et p.211-213

3 Charles Bouton, La linguistique appliquée.., p.65.

4 J. C. Catford, A linguistic theory of translation, O.U.P, Londres, 1965. Cité par Joëlle Redouane, Op. cit., p.33.

المَحلّ في اقتِصاد وتَنظيم المَلفوظات في كلتا اللُّغتيْن[1]. فَهكذا يَتراءى لنا أنَّ النَّظرة الكُليَّة إلى النَّص ذات أهميّة بالِغة.

مِن هُنا جاء وضعُ موضوعنا في البعد التّداوليّ لنظريّة التّرجمة وفق تحديد لادميرال وجورج مونان وبيتر نيومارك، باعتبار أنّ المصطلح اللّسانيّ المترجِم، الذي نصبو إلى الاشتغال عليه، يُعدّ طرفاً معتبراً ضِمن قائمة المشاكل التي تعترض المترجِم[2]. حيث يُؤكّد ب. نيومارك مِن جهته قائلاً: «لكن الصُّعوبة المَركزيَّة في التَّرجمة الفنيَّة المُصطلحاتُ الجديدةُ عادةً»[3]. ويَتمثَّل البعد التّداوليّ خاصَّةً في كوننا سنَدرُس المصطلحات اللّسانيّة المترجِمة في علاقاتها بالمفاهيم الّتي تَضطلِع بها. ممَّا سيَجعل مِن البحث يَسلك مَسلك تحليل الخطاب في جُزئه الأَكبر وهذا تِبعًا لِما اقتنع به أوّلاً فان دايك إذ يَقول:

«فَمِن الواضِح أنَّه ليْست جميع الخواص المُطّردة لِلخِطاب تَنتسِب إلى مَجال النَّظريَّة اللِّسانيَّة والنَّحويَّة. وذلِك أنَّ القَواعِد المُتواضَع عليها وشُروط الدّلالة والتَّأويل، وكَذلِك استِعمال مَعرِفة العالم، والفِعل التَّداوُليّ ووَظائفه، أقول إنَّ كُلَّ تِلك الأُمور قد يَصحُّ أن تُدمَجَ جَوازًا في اهتِمام تَحليل الخِطاب اللِّسانيِّ وانشِغاله»[4].

إذن فالأجدى أن يركّز غرض تحليلنا على وصف الكيفيَّة التي تَصرّف بها المترجِم في مدوّنتنا لمحاولة حلّ ذلك المشكل (المصطلح اللّسانيّ المترجِم). الآن نُرتِّب الأمورَ كالآتي:

٢,١,٤ الزّوايا المُؤطِّرة لِلتّحليل:

إنّه مِن المُستحسَن أوّلاً الإحاطةُ في هذا العُنصُر بالزّوايا الّتي أطّرت التّحليل، وهي:

---

1 يُنظَر: Joëlle Redouane, Op. cit., p.33.

2 يُنْظَر: بيتر نيومارك، المرجع السَّابق، ص.١٦٥- ١٦٨. وص.١٩١-٢٠٧. وص.٢١٠-٢١١.

3 المَرجع نفسه،ص.٢١٠.

4 فان دايك، النَّص والسِّياق: استِقصاء البحث في الخِطاب الدّلاليِّ والتَّداوليّ، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقية الشرق، بيروت، ٢٠٠٠، ص.٣٠.

١,٢,١,٤ الزّاوية التّزامُنيّة:

❖ لِكوننا أقصيْنا مِن حيِّز الدّراسة النّظرَ في التّرجمة مِن حيث الأسلوب بمفهومه التّركيبيّ البلاغيّ راعينا في هذا التّحليل أربعة مُستويات أساسيّة، هي:

- المَنظور الصّرفي.
- المَنظور التّركيبيّ الصّرفيّ.
- المَنظور الدّلاليّ.
- المَنظور الصّرفيّ الدّلاليّ.

❖ كما اعتمدنا تقسيمًا آخر في التّحليل يقوم على مُراعاة بنية المُصطلح مِن حيث تركيبه، فكان:

- المُصطلح البسيط.
- المُصطلح المُركَّب.

❖ المحور التّصريفي والمحور التّركيبي:

- واعتمدنا في تحليل المُصطلح المُركَّب المحور التّركيبي إذ لم نضع جدولاً تصريفيًّا حيث نُبرِز ما يَنتمي إلى صِنف "المصدر "بتخصيص خانة مُستقلَّة له ثمّ نعمد فيها إلى تصنيف كلّ ما هو مصدر. بل ضبطنا المُصطلح المُركَّب فأخذنا نُحلِّله بإخضاعِه لِلعلاقات التّركيبيّة، وما تعيين نوعه مِن حيث المصدريّة أو الفاعليّة أو المفعوليّة ...الخ إلاّ مِن أجل فهم تِلك العلاقات التّركيبيّة وإلقاءً لِلضّوء على طبيعته التّركيبيّة.

٢,٢,١,٤ الزّاوية التّعاقبيّة:

فنظرًا لوجود ذلِك العدد المُشار إليه أعلاه من الخصائص التي من شأنها أن تجعل المفهوم منحصِرًا ومَفتوحًا في آنٍ واحدٍ، فقد اكتفت المصطلحيّات سابقاً في دراسة المفاهيم برصد هذه الخصائص في حالة تزامنيه، بدعوى أنّ الإحاطة بمجال

المَفهوم ماضيًا وحاضِرًا ومُستقبلاً يجب أن ينهض بها كلُّ فرعٍ معرفيٍّ مِن زاويّته. أمّا المصطلحيات في ظِلِّ النّظريّة المُصطلحيّة الحديثة فهي مرغَمة على البحث في تاريخ المفهوم بماضيه وحاضره وعواقبه: فالدّراسة تزامنيه وتعاقُبيّة كما يذهب إلى ذلك الّذين نقدوا نظرية فيستر، حيث نبّهوا إلى ضرورة استقراء تاريخ المفهوم. إذ يمكن دراسة المصطلحات ومعها المفاهيم من منظور تاريخيّ. وهذا خلاف ما ذهبت إليه ما يسمّى بـ: "النّظريّة المصطلحيّة التّقليديّة "من أنّ المفاهيم لابدّ أن تدرس من منظور تزامنيّ[1] **(De point de vue synchronique)** فحسب. حيث يرى ر. تيمرمان **(Rita Temmerman)** أنّ النّظريّات والمفاهيم في تطوّر مستمرّ، فبالتّالي لابدّ من أن تدرسها المصطلحيّاتُ من منظور تعاقبيّ **(De point de vue diachronique)** ، علمًا أنّها تهتمّ بالمفاهيم عامّة اهتمامها بالتّسميات أو يزيد[2]، أمّا حول صدق هذه القضيّة وصحّتها (ثبات النّظريّات والمفاهيم أو تطوّرها) فقد اشتغلت نظريّةُ المَعرِفة على ذلِك خِلالَ أحقاب مُمتدّة[3].

❖ **مصدر المُصطلح: التّراث أو غيره.**

إنّ هذه الزّاوية تفرِضها ظاهِرة تكاد تُعمّم على التّرجمات الّتي تُقام في العلوم الإنسانيّة جمعاء[4] سيّما على مُستوى العالم العربيّ. فنكون أمام واقِعٍ يتّسِم ـ على سبيل الاحتِمال[5] ـ بأحد المَظهرين الآتيين:

---

1 ينظر في شأن فيستر: أعلاه، الهامش: ٢، ص.٤٢، وفي شأن نظريّته: ص.٨٧-٩٠. أمّا نقد هذه النّظريّة ينظر: ص.٩٠-٩٩.

2 يُنظَر: Rita Temmerman, Op. cit., p.59

3 ينظر شيءٌ ممّا أُلّف في نظريّة المعرفة مثل: J. Piaget, Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance.., p.15-18.

4 يُنظَر: J. Rey-Debove, La linguistique du signe.., p.

5 الاحتِمال هنا مِن باب وَضع الفَرضيّات الّتي هي أداة التّيقُّن الاختِباريّة وباعتِبارها أجوبة مُؤقّتة لِلأسئِلة المَطروحة هي مَفاتيح أبواب التّأويل ثمّ التّحقُّق فَالتّفسير. يُنْظَر: Maurice Angers, Initiation à la méthodologie dans les sciences humaines, Ed. Casbah Université, Alger, 1997, p.102.

١. استِعمال المُصطلح التُّراثيّ إمّا بالحفاظ على المَفهوم القديم دون الإلماع بأيّ شيءٍ ممّا يُوحي بأنّه غير مُعتدٍّ به على الأقلِّ في اللّسانيّات الوظيفيّة أو بإعادة تَعريفه وهو مَوضوعٌ في سيّاقٍ ترجميٍّ على القارِئ وحده أن يكشِف ذلِك.

٢. مُصطلحات صاغها المُترجِم بإحدى الآليّات: المجاز، والاشتِقاق، والتّركيب، والاقتِراض الّذي كانت نِسبتُه قليلة جدًّا.

فركّزنا في التّحليل بناءً على هذيْن المظهَريْن على النُّقط الآتية:

- سعيْنا بالنِّسبة لِلمظهَر الأوّل إلى العودة إلى ما استطعنا إليه سبيلاً مِن التّراث بِدَرْسِه النّحويّ أو غيْره ممّا لَه علاقة بالمُصطلح المُحلّل، دون الإكثار مِن الاستِشهادات نظرًا لِما يتّصِف به التّراث مِن الجانِب المَفهوميّ المُتراكِم والّذي يُمثِّله مِن جانِبٍ آخر تضخُّمٌ مُصطلحيّ.
- وركّزنا فيما يخصُّ المَظهَر الثّاني على وضْع المُصطلحات الّتي وقع اختيّار المُترجِم عليها، في احتِكاكٍ مع الآليّات الّتي مكّنته مِن «توليدها». إذ مِن المنصوص عليه في نظريّة م. ت. كابري أنّ ولوجَ البحث المصطلحيّ من البوّابة اللّسانية يقتضي وصفَ الآليات التي تختصُّ بها اللّغةُ المترجَم إليها، وليس أيّ آليات، بل تلك التي يكون المترجِم قد استعملها بصورةٍ أكثرَ ترديداً في سبيل وَضْعِ مقابلاتٍ للمصطلحات الواردة باللّغة المصدر.

٣,٢,١,٤ الزّاوية المُقارِنة:

ـ تقوم على:

- الرّجوع إلى مراجِع مُعاصِرة لِلتّرجمة سواء المُؤلَّفة قبل إنجازها أم بعده كالمعجم الموحّد وهذا ليس مِن باب التّحقيق بقدر ما هو تطبيق لِلمنهج المُصطلحيّ المُقارِن حسب مُحاولتنا.
- أوليْنا أهميّة لِتحليل المَفهوم لأنّه هو السّبيل النّاجعة لِلقبض بالأسباب الّتي حملت المُترجِمَ على تبنّي مُصطلحٍ دون آخر أو أن يأتيَ بِبديلٍ مُصطلحيٍّ يرصفه إلى جانِب مُصطلحٍ ما.

- واعتمدنا كثيرًا على الجداوِل لأنّها أكثر دقّة لِتقديم وتبسيط المُعطيات الّتي لا بُدّ أن تُتبَع بِمُلاحظاتٍ ثمّ بِتفسيرات، كما أنها تُوحي بِالتّصوُّر البنويّ سيّما في الجانِب الصّريفيّ لِلُّغة المُتعلّق بِالمحور الاستِبداليّ الّذي يُؤدّي دورًا في التّنويع المُلاحَظ والتّعويض. إنّ تصرُّفنا مبنيّ على المنهج البنويّ.

٢,٤ المُصطلح اللّسانيّ المُترجَم

إنّ البحوث التي أُعدّت في مجال المصطلح اللّسانيّ العربيّ، سواء عليها أكانت رسائل جامعيّة أم منشورات في كتب ودوريّات، قد طرقت الموضوع على مستويَيْن هما:

١,٢,٤ المستوى الأوّل: المصطلح التّراثيّ:

ويتعلّق بالمصطلح النّحويّ بما فيه الصّريفيّ والصّوتيّ الذي كثيرًا ما يُحاط بهالة من الإعجاب والانتصار له، وذلك بعد القيام بالتّحليل اللّغويّ التّأصيليّ المعتمِد على قَليلٍ مِن المقارنة والمفتقِد إلى نظريّة مصطلحيّة محكمة جامعة لآليّات وضع المصطلح التي كثيرًا ما تجانبها تلك البحوث.

وإذا ما تعرّضت إحدى هذه الدّراسات لواحدة من تلك الآليات أو كلّها، فعلى مستوى كتابٍ نحويّ ما، أو مؤلَّف في فقه اللّغة كـ "الخصائص"، ولن نعثر على دراسة أخرى تستند إلى نتائج هذا الوصف أو غيره، لتبحث بعد ذلك في مصطلحات ابن جنّي، ليس من حيث كونه هو الواضع لها، لكن بالنّظر إلى الوجهة التي كان يسلكها وهو يختار مصطلحات معيّنة ويترك الأخرى.

ويتناول بعض الباحثين مصطلحات "مدرسة البصرة "و"مدرسة الكوفة "بتعميم شديد، لا يعطينا أضواء من شأنها أن تنير- انطلاقا من مقتطفات نصيَّة- الأحكام اللّغويّة والذّهنيّات والتأثيرات التي كانت من وراء شيوع مصطلحٍ ما.

ويشتغل آخرون على مصطلحات "الكتاب "لـ: سيبويه بإرجاع معظمها إلى شيخه الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وبالعرض المستطرِد من غير تحليل المفاهيم التي

تدلّ عليها وبدون رصد الكيفيّة الّتي تمّت بها إضافةُ التّسميات الجديدة الموافِقة لتزايد هذه الأخيرة ولتقدّم البحث في الدّرس النّحويّ العربيّ. فلم تشمُل بحوثُهم على فصولٍ تَدرس المفاهيم، وعلاقاتها فيما بينها، والصلات الرّابطة بين التّسميات وهذه الأخيرة. وهم كثيرًا ما قصّروا في إيراد الكيفيّات الّتي تتواجد بها المفاهيم في غياب التّسميات. ويَغفَلون - في الغالب - عن تحديد اللّحظة التي تَوَلّد فيها المصطلحُ اللّسانيّ. وكذلك نادراً ما تَساءلوا لِمعرفة من هو الواضع، لماذا وكيف تمّ ذلك؟ مع العلم أن هذا هامٌّ في تشخيص خصوصيات المصطلح وأصالته. إذ نَعرِف كثيرًا من العُلماء القُدماء مَن شغلَه تَبَيُّن الوجهة الّتي استَهدى بها واضِعُ مُصطلحٍ ما، فَيتبنّى المُصطلح مُقتنِعًا بانسِجامه والمَفهوم الّذي يدلُّ عليه أو يعمَد بناءً على ذلِك إلى تَصحيح ما يَكون صاحِبُه قد وقع فيه مِن الغَلطات، فلا يَضَع مُصطلحًا آخرَ مكانَه إلاّ على عِلمٍ بما لَدى غَيره، فَيُقيم الحُجَّة على ما لا بُدَّ أن يَدَّعي سلامَتَه. وكلُّ ذلِك بالرُّجوعِ إلى التَّعريف بالمفهوم المُحال به إليه. فتَطرأ هكذا تَغيُّرات في الرَّصيد المُصطلَحيِّ النَّحويِّ وِفق اختِلافاتٍ في وجهات النَّظر.

هذا ذو فوائِد جمَّة لو أمسكتْ به تِلك الدِّراسات الّتي سَنذكر بَعضًا مِنها أسفلَه. وهي الّتي يُلاحظ عليها فيما يَخُصُّ أهدافَها المتشابهة مِن دراسة إلى أخرى، أنَّها كانت محصورة - عادة - في معاودة النّظر في المصطلح النّحوي نشأة وتطورًا وتصحيحاً واستدراكاً، أو محاولة الكشف عن الفترة التي استقرّ فيها هذا الأخير، ثمّ الإعلان عن تعذُّر تحديدها أو نفْي الأمر مطلقاً على غرار ما فعل علي النجدي ناصف حينما أثبت أنّ المصطلح النّحوي في مسيرته الطّويلة لم يكن مستقرّاً، لا يكاد يثبت على لفظ واحد أو صورة واحدة إلاّ قليلاً. فتُستخلص تجاوباً لمثل هذه الأهداف نتائجُ على هذا المنوال:

«فقد تعدّدت الألفاظ المعبِّر بها عنه (المصطلح النّحوي)، فعلى سبيل المثال استعمل سيبويه (التّصغير) تارة و(التّحقير) أخرى ومرادُه واحد»[1].

---

1 سعيد جاسم الزبيدي، مُصطلحاتٌ ليست كوفيّة، دار أسامة لِلنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٨، ص.٠٥.

والحالُ أنّ تلك الدّراسات غلب عليها طابع المقارنة الّتي تُعقد في الغالب بين مدرستيْ البصرة والكوفة، ثمّ يلاحظ اجتماع مصطلحات كلّ واحدة منهما عند أتْباع المدارس الأخرى، كمدرسة بغداد مثلاً.

ونلمس جدارة هذه البحوث وأصالتها في قدرتها على التّوثيق للمصطلحات النّحويّة والتّأريخ لها، وذلك بإرجاعها إلى مصادرها والتّعليق على تطوّرها، لكن - مرّة أخرى، ونظراً لهذه السّمة في حدّ ذاتها - فقد غلبت عليها التّعميمات، ومالت إلى الإكثار من الأمثلة المعالجة سطحيّاً. فكانت مدوّنتها تحتوي عدداً كبيراً من المصطلحات، كأنّ الكمّيّة هي أهمّ معيار لصحّة نتائجها. لعلّ منهج المقارنة الطّاغي عليها هو الذي تطلّب ذلك، لأنّ النّظريّة المصطلحيّة كما سنرى، تدعو دائماً إلى حصر المدوّنة وتقييد العيّنة إلى أقصى درجة ممكنة - سيّما في حال اعتماد وصف آلية معيّنة مستعملة في توليد المصطلحات - وكلّما كانت ضيّقة، والتّفاوت أعمق استطاع الباحث أن يخرج بنتائج ملموسة وأكثر جدّية.

ونذكر من هذه البحوث، على سبيل المثال، هذه الأطروحات الجامعيّة: "المصطلح النّحويّ : نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثّالث الهجريّ "[1] لـ "عوض حمد القوزي "، و"مصطلحات الدّراسة الصّوتيّة في التّراث العربيّ : دراسة وتقويم"[2] لـ "آمنة بن مالك "، و"المصطلح النّحوي ومصادره من خلال كتاب (الخصائص) لابن جنّي "[3] لـ "الجهاد عبد الله "، و"المصطلحات من خلال (الكتاب) لسيبويه وكتاب

---

1 وهي رسالة مقدّمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب من جامعة الرّياض - السّعوديّة سنة ١٩٧٩، ونشرتها الدّور الآتية: عمادة شؤون المكتبات، الرّياض، ط.١، ١٩٨١، وديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ١٩٨٣. (وقد اعتمدنا هذه الطّبعة الأخيرة).

2 وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في فقه اللّغة، من جامعة الجزائر، سنة ١٩٨٩. (عثرنا على نسخة منها بالمكتبة المركزيّة بجامعة مولود معمري - تيزي وزو)

3 وهي أطروحة مقدّمة للحصول على دبلوم الدّراسات العليا من جامعة محمّد الخامس، الرّباط، المغرب (د. ت).

(مصطلحات الفنون) للتهانوي : عرض ومقارنة "[1] لـ "سمير بهجت"، و"المصطلح الصّرفي في "العين "و"الكتاب ") ودقائق التّصريف "[2] لـ "علي جميل عبّاس ".

ويُشخِّص ـ مَثلاً ـ أشرف ماهر النواجى افتِقار المَكتبة العربيَّة إلى الدِّراسات المُصطلَحِيَّة الحقيقيَّة (الدَّاخِلة في إطار الدَّرس المُصطلَحيّ)، والدَّاء المُعضِل الّذي أصاب هذه الأخيرة رغم ما تُوحي به مِن الطَّابع التَّخصُّصيّ: إذ أنَّ تِلك الدِّراسات الّتي يُقدَّم لَها بالقول إنَّها مُصطلحِيَّة ـ عِلمًا أنَّه يَجود بها أقليَة قليلة مِن الباحثين ـ تَعرجُ في الغالِب نحوَ مَوضوعٍ يَفتقِرُ إلى عِلاقة بما يزعمون تناوُلَه ويكون مَوضوعًا شدَّ ما سال الحِبرُ في مُعالَجتِه مِثل ما أشرنا إليه أعلاه مِن الانْهِماك على طرْق إشكاليَّة اختِلاف المَدرستيْن النَّحويَّتيْن، فَيُسجِّل النواجى في وَقْفة تَأسُّفِيَّة مُلاحظةً أخرى مِن هذه الطَّبيعة شدَّت انتِباهَه على مُستَوى مُصطلحات أصول النَّحو، ويقول:

«الدِّراسات الّتي عَرضت لأُصول النَّحو لَم تَقِف طويلاً أمامَ المُصطلحات بَل تطرّقت لاختِلاف العُلماء في قَبول القِياس وغيْره مِن الأصول وجاءت تِلك الدِّراسات بنصوصٍ كثيرةٍ تَتعلَّق بالأصول النَّحويَّة ومِن تِلك الدِّراسات ثلاثُ رسائلَ جامِعِيَّة هي:

١. "أُصول النَّحو في الخصائِص لابن جنِّي ": مُحمَّد إبراهيم خَليفَة، ماجستير بكليَّة دار العُلوم.

٢. "أُصول النَّحو في مَعانِي القُرآن للفَرَّاء ": مَحمَّد عبد الفتَّاح مصدق، بكُليَّة دار العُلوم.

٣. "الأُصول النَّحويَّة عِند ابْن الأنباري ": مُحمَّد سالم صالح سالم، ماجستير بكليَّة دار العُلوم»[3].

---

1 وهي أطروحة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه، من جامعة القدّيس يوسف، بيروت، لبنان (د. ت). (استلمناها من أحد أساتذتنا)، وكتاب " التّهانوي معنون أصلا بـ " كشّاف اصطلاحات الفنون".

2 وهي رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه، من جامعة الموصل، العراق، سنة ١٩٨٧.

3 أشرف ماهر النواجى، مُصطلحات عِلم أصول النَّحو: دِراسة وكشاف معجمي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص.٠٨.

غير أنَّ الباحِث في كِتابه المُوَثَّق له في الهامِش أسفله اكتفى بتسجيل المُصطلحات مُقتَرِنة بأرقام الصَّفحات الّتي وردت خِلالَها.

٢,٢,٤ المستوى الثّاني: المصطلح المترجَم:

نقصُد به المصطلح اللّسانيّ الذي دخل إلى الدّرس اللّسانيّ العربيّ عن طريق التّرجمة باعتبارها نقلاً للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللّسانيّات خلال القرن العشرين[1]. فيشمل بذلك حتى المصطلح الذي وضع على يد بعض المستشرقين[2]، وعدد من المبعوثين المصريّين الذين ذهبوا إلى الجامعات الأوروبيّة للتّخصّص في علم اللّغة ومن ثمّ بدأت حركة التّبشير بالمنهج الجديد ومحاولة تطبيقه على اللّغة العربيّة.

فأوّل ما نفاجَأ به على هذا المستوى هو كثرة المصطلحات الموضوعة في سياق التّرجمة وطغيان الاختلاف حولها حتى عُصف بكثير من المفاهيم الأساسيّة للّسانيّات التي غدت عند البعض من الدّارسين علمًا ضبابيّا لا يعرف من أين يُنفذ إليه، وما ذلك إلاّ لافتقادها إلى مصطلحات دقيقة ـ وهي التي تُعتبر مفاتيحَ حقّا ـ ألم يرَ بعض دارِسي ونَقَدَة محاضرات في اللّسانيّات العامّة لـ : فيرديناد دي سوسير أنّها كتاب ملتزِم بالمسعى المصطلحيّ في جوهره؟ إذ يكون هذا الأخير قد رمى إلى خلق

---

1 لكن ينبغي عدم إغفال بعض التّرجمات المشتّتة هنا وهناك، والّتي تمّت في أواخر القرن التّاسع عشر في مجال ما كان متداولاً بين علماء اللّغة في الغرب عن طبيعة اللّغة ووظيفتها وطُرق تحليلها، والتي حاول أن يُثير الاهتمام بها أثناء بعثته إلى فرنسا، ودعا إلى إنشاء مجمع للّغة العربيّة على غرار المجمع العلميّ الفرنسيّ، وكذلك إفادات " جورجي زيدان " معتمداً على التّرجمة من كتب المستشرقين، خاصّة الألمان منهم، وذلك في كتابيه: " الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة " (١٨٨٦)، و" اللّغة العربيّة كائِنٌ حيّ ".

2 منهم: " أنو ليتمان "، و" بول كراوس "، و" شاده "، و" برجستراوس " ويعدّ الكتاب هذا الأخير: " التّطوّر النّحويّ للّغة العربيّة " ممثّلا للاتّجاه التّاريخيّ المقارن. وهو مجموعة من محاضرات ألقاها المستشرق الألمانيّ في الجامعة المصريّة عام ١٩٢٩، وقد تتلمذ عليه عدد من الباحثين، وكان يشير إلى المنهج الوصفيّ تحت مصطلح " النّظاميّة "، وهو عند المنهج المقابل للمنهج التّاريخيّ المقارن.

جهازٍ مصطلحيٍّ متماسكٍ للتّعبير نظريًّا عن علمٍ جديد.

والحديث عن مَخاطِر إهمال القضيَّة المُصطلحيَّة قد يَطول. لهذا نَكتفي بالإشارة بهذا المُقتطَف إلى بَعضها الّتي لَها صِلةٌ بموضوعِنا، حيث يَصِف أحمد حساني[1]:

«قد يُصبِح اضطِرابُ المُصطلح عائقًا مُعوِّقًا لِطرائق التَّرجمة بعامَّة، والتَّرجمة اللِّسانيَّة بخاصَّة، مِمَّا يُعطِّل آليَّات الإبداع والمُساهمة في إنتاج الخِطاب العِلميِّ في حقلٍ ما مِن حُقول المَعرِفة الإنسانيَّة، وهذا التَّعطيلُ يَنعكِسُ لا مَحالةَ على الوعْي المَنهجيِّ في الثَّقافة العربيَّة المُعاصِرة، ويُضعِف حُمولتَها المَعرفيَّة في مجال تَقاطُع وتلاقي الحضارات»[2].

فبعد إذ أخَذ دي سوسير على عاتقه مهمّةَ تهذيب مصطلحات اللّسانيّات، وعقَد آنطوان مييه **(A. Meillet)** العزمَ على وضع برنامج لهذه الأخيرة[3]، تطالعنا كتب أُلّفت مباشرة باللّغة العربيّة لكلّ من علي عبد الواحد وافي وإبراهيم أنيس حيث «يفهم الأوّل من مصطلح علم اللّغة أنّه يختصّ بالدّراسة التّاريخيّة المقارنة دون علم اللّغة الوصفيّ»[4] في كتابه علم اللّغة الصّادِر لأوّل مرَّة سنة ١٩٤١. وهذا على الرّغم مِن أنَّه «واضِحٌ مِن بناء الكِتاب وتداخُل مَوضوعاته وإسقاط مَوضوعاتٍ أخرى تتَّصِل بعلم اللُّغة أنَّ المُؤلِّفَ كان يَرمي إلى تَقديم دائرة مَعارِف صغيرة عمَّا يُسمَّى بعلم اللُّغة عِند الأوروبيِّين»[5]. فإسناد المفاهيم وفق النّظرة الشّخصيّة لمصطلحات لم يعد يُشكّ بعدُ في ثبوتها، فمهما بلغ اقتناع صاحبها منَ الشدّة، فلا يَشفع له إزاء مثل هذا التّصرّف سوى إرفاقه بتعليلات صريحة.

---

1 هو أستاذ محاضِر بكليَّة الآداب واللُّغات والفنون. جامِعة وَهران.

2 أحمد حساني، المُصطلح اللِّسانيُّ في التُّراث: مِن التَّأصيل إلى التَّفعيل، المُصطلح، ع.٠١، مَخبَر «تَحليليَّة إحصائيَّة في العُلوم الإنسانيَّة»، جامِعة أبو بكر بلقايد، تِلمسان، ٢٠٠٢، ص.٨٤.

3 يُنظَر: Louis-Jean Calvet, La sociolinguistique, Coll.Que-sait-je ?, P. U. F, Paris, 3éme éd , 1998, p.08.

4 حلمى خليل، العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ..، ص.١٤٥.

5 المَرجِع نفسه، ص.١٤٣.

يمكن تقسيم هذا المستوى حسب المصادر المعتمَدة في دراسة المصطلح اللّسانيّ، إلى نوعين هما:

١. نوعٌ نجد فيه البحوثَ المنجَزة حول المصطلح، اعتمَدت كمدوّنة لها ما ألِّف في مجال اللّسانيّات من كتب، وما نُشِر مِن مقالاتٍ في مجلاّت ودوريّات متخصّصة، سواء كانت ترجمات لأعمال لسانيّة تكون قد أقيمت في الغرب عادةً أم أعمالاً للسانيّين تكوّنوا في جامعات غربيّة عموماً. فأعادوا صياغة تلك المفاهيم بأساليبهم مجتهدين في توليد مصطلحات لسانيّة، بالتّعريب أو التّرجمة أو إعادة استعمال مصطلحٍ تراثيٍّ ما... الخ؛ أو مترجمين في حدّ ذاتهم حيث يخصّصون بعض الإشارات المصطلحيّة سواء في المقدّمة أو على الهوامش. ويَهمُّ أن نُذكِّرَ أنَّ بَعضَهم كان يَرمي إلى تَقديم اللّسانيَّات الحديثة إلى القارئ العربيّ، وهناك مَن تَجاوَز هذه المُهمَّة، فَمثلاً «لم يشغلْ د. أنيس [إبراهيم] نفسَه كثيرًا بتقديم أصول ومَبادئ هذا الفِكر اللُّغويّ الجديد، وإنَّما مَضى يُطبِّقه على العربيَّة تَطبيقًا مُباشِرًا، مُعتمِدًا عليه في نقْد بعض آراء القُدماء، وكذا تَحليل الظَّواهِر اللُّغويَّة المُختلِفة والتَّعليل لَها»[1]. فَهكذا يغلِب على هؤلاء السّعيُ إلى تطبيق ما استحدث من مناهج في ميدان اللّسانيّات على الدّرس اللّغويّ العربيّ، وليس فقط على اللّغة العربيّة، إذ يرمون إلى إحياء التّراث اللّغويّ العربيّ على ضوء اللّسانيّات "الحديثة". فبينما يعمدون إلى ذلك نجدهم يمزجون بين المصطلح التّراثيّ الذي يقابلون به بعض المفاهيم الحديثة، وبين المصطلح المترجم الذي ينظر إليه على أساس أنّه غازٍ، ممّا ولّد نوعًا آخر من الدّراسات، يمكن وسمها بنقديّة تتّخذ من الصّنيع الأخير مدوّنة لها فرَض فيه الدّرس المصطلحيّ نفسه. فَوردت في إطارِها إشاراتٌ هنا وهناك إلى ترجماتٍ لِسانيَّةٍ هي بمثابة تَعليقاتٍ نَذكر مِن بَينها إشارات مَحمود السعران إلى تَرجمة عبد الرَّحمن أيُّوب لِكتاب "اللُّغة بَين الفرد والمُجتمع "سنة ١٩٥٤ وذلِك في كِتابه: "اللُّغة والمُجتمع".

٢. فَشكَّل بعضُ ما ألَّفه أولئك مَوضوعًا لِشيءٍ مِن الإشارات المُصطلحيَّة الّتي ضمَّن بها حلمى خليل ـ مثلاً ـ كِتابَه: العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ. لكن مِثلما يَظهر

---

1 حلمى خليل، المَرجع السَّابق، ص.١٤٧.

مِن خلال هذا العُنوان وبَعد اطِّلاعنا على مَضمونه نُلاحِظُ أنَّ مُؤلِّفَه تتبَّعَ فيه فتْرة مُعيَّة مِن فَترات الفِكر اللُّغويّ العربيّ الحديث تتبُّعًا قائمًا على دعامتيْن إحداهما تاريخيَّة والأخرى لُغويَّة تَحليليَّة حيث رصد البدايات الأولى لِتقديم النَّظريَّة اللُّغويَّة الحديثة، كما صرَّح نفسُه بذلِك[1]. ودرس ـ مع قليلٍ ممَّا استفدناه مِن الكشوف المُصطلحيَّة المُرفَقة بما تسنَّى لَه أن يُلاحِظه فيها ـ جوانِب مِن الأعمال المُبكِّرة لِكلٍّ مِن: علي عبد الواحِد وافي، وإبراهيم أنيس، وتمَّام حسَّان، وكمال بشر. وتصفَّح ترجمتيْن لكلٍّ مِن: محمَّد مَندور مُترجِم كِتاب أنطوان ميه: عِلم اللِّسان المَنشورِ ضِمنَ مُؤلَّفٍ لَه تحت عُنوان منهج البحث في الأدب واللُّغة سنة ١٩٤٦. «أمَّا الكِتاب الثَّاني فَهو أوَّل تَرجمة كامِلة لِكتابٍ لَه قيمته العِلميَّة في دِراسة اللُّغة، وهو كِتاب، اللُّغة لِفندريس، واضطلع بترجمته الأستاذُ عبد الحميد الدواخلي والدُّكتور محمّد القصاص رحمهما الله (١٩٥٠)»[2] واعتَمد في ذلِك كلِّه مَراجِعَ لها باعُها وتَقريبًا نفس الإسهام بما أدلت به مِن الإشارات المُصطلحيَّة المُفيدة نَذكر مِن بيْنها كتاب: علم اللُّغة لِمحمود السعران، إذْ تواتر الاقتِباسُ مِنه، لا سيَّما في عرْض المدارس اللِّسانيَّة الغربيَّة خاصَّةً مدرسة فيرث الّتي تأثَّر بها الرعيل الأوَّل مِن اللِّسانيِّين العرب المُحدثين.

٣. نوع يخصّ المعجمات المصطلحيّة التي اقتصرت جلّها على وضع مقابلات من غير أن تُضبطَ بالتعريفات الّتي يُستحسَن أن يُشارَ فيها إلى اللّسانيّين والمدارس والاتّجاهات اللّسانيّة وذلك على غرار ما فعله ـ مثلاً ـ روبير ديبوا **(Robert Dubois)** بالمُشاركة مع زُملاءٍ له في "قاموس اللّسانيّات "[3].

٤. فكانت البحوث المنجزة حول المعجمات المصطلحيّة، منشورة معظمها في مجلاّت، لاسيّما مجلّة "اللّسان العربيّ " نأخذ على سبيل المثال مقالات ليلى المسعوديّ، ومحمّد حلمي هليل، وعلي القاسمي.

---

1 يُنظَر: حلمى خليل، المَرجِع السَّابق، ص.١٦٢، وص.٢٤٣.

2 المَرجِع نفسه، ص.١٦٤.

3 يُنظَر: Jean Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973.

وتَجدُر المُلاحظة هنا أنَّه «انطِلاقاً مِن اعتِباراتٍ مُتعدِّدةٍ ومُختلِفة الأَصناف (عِلميَّة، لُغويَّة، تُراثيَّة، شخصيَّة...) تمَّ فِعلاً بِناءُ مَناهج يَهدِف أصحابُها إلى تَقنين قواعِد التَّعامُل مَع المُصطلح. نَذكُر مِن بَين هذه المَناهِج، على سبيل المِثال لا الحصر، المُحاولات الآتية:

١. "منهجيَّة وَضع المُصطلحات العِلميَّة الجديدة " لأَحمد شفيق الخطيب، اللِّسان العربيّ، عدد ١٩، ١٩٨٢.

٢. "منهجيَّة بناء المُصطلح العِلميّ " لأَنور مُحمَّد الخطيب، اللِّسان العربيّ، عدد ٢٠، ١٩٨٣.

٣. "المَنهجيَّة العربيَّة لِوَضع المُصطلحات مِن التَّوحيد إلى التَّنميط " لِمُحمَّد رشاد الحمْزاوي، اللِّسان العربيّ، عدد ٢٤، ١٩٨٥.

٤. "كَيفيَّة تَعريب السَّوابِق واللَّواحِق في اللُّغة العربيَّة " لِلتهامي الراجي الهاشمي، اللِّسان العربيّ، عدد ٢١، ١٩٨٣.

٥. "مَسألةُ السَّوابق واللَّواحِق وطُرُق مُعالجتِها " لِمُحمَّد المغنم، اللِّسان العربيّ، عدد ٢٤، ١٩٨٥»[1].

- ومِن الأهداف الّتي يسعى إليها هذا النّوع من البحث:

١. إنَّ الّذين يَنقلون المَفاهيم مُباشرةً باللُّغة العربيَّة ويُحاولون صيَّاغتَها مِن جديد في بُحوثٍ جامِعيَّة أو مَنشوراتٍ خاصَّة نَجدهم يَرمون بها إلى تَجديد النَّحو العربيّ ورَبطه باللِّسانيَّات الحديثة. هذا ما يُلاحظه شرف الدِّين الرَّاجحي وزميلُه سامي عياد حنا بقولهما:

«ولكن هناك مُحاولاتٌ جادَّة يَقوم بها فريقٌ مِن النَّحويِّين المُعاصرين بِتَجديد النَّحو العربيّ وربطه مع العلوم اللُّغويَّة الحديثة. ومِن هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس ود. أحمد مُختار عُمر ود. محمود فَهمي حجازي ود. عَبدُه الراجحي ود. كمال بشر

---

1 عبد السَّلام بَن مَيْسَ، قضايا في الإبستيمولوجيا والمَنطِق، شركة النَّشر والتَّوزيع المدارس، الدَّار البيْضاء، ٢٠٠٠، ص.١٥٤- ١٥٥.

وغيرهم»[1]. وهذا على غِرار ما فَعله تمّام حسَّان أيضًا في تَطبيقه النَّظريَّة البنويَّة الوَصفيَّة على اللُّغة العربيَّة. وتَجدر الإشارة هنا إلى أنَّ «النَّظريَّة الّتي طبقها د. تمام في دراسته لِلُّغة العربيَّة هي نَظريَّة فيرث، وهي نظريَّة [...] تأثَّر بها ثلاثةٌ مِن دُعاة الوَصفيَّة هم: د. تمام ود. كمال بشر ود. محمود السعران»[2].

هذا على مُستوى المَشرِق العربيّ. أمَّا فيما يَخصُّ مَغربه فَيُمكِن الوُقوف عِند جهود المَدرسة الخليليَّة الجديدة الّتي يَعود الفضلُ في إرساء أُسسها إلى عبد الرّحمن الحاج صالح نِسبةً إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، يَقول واصِفًا إيَّاها:

«فَأهمُّ شيء يُمكِن أن تَتَّصف به المَدرسة الخليليَّة هو الجانِب المَنطقيّ، أي الأُسُس المَنطقيَّة الّتي يَعتمِد عليها كلُّ تَحليلٍ وكلُّ تَركيبٍ فِكريٍّ وكلُّ عِلم. فَللخليل مَنطقٌ ريَّاضيٌّ مِثل ما نَجده في أيَّامنا هذه في الرياضيَّات الحديثة»[3].

٢. تَزويد القائمين على إنجاز المعاجم المصطلحيّة بمُعطياتٍ باعتبارها تنتمي إلى المعاجم الخاصّة الّتي هي في حاجة إلى اللّسانيّات النّظريّة، إذ كما يقول هارتمان **(R.R.K. Hartmann)**:

«إنّ تأليف معجم يقتضي فكرة عن الكلمة، وعن استعمالها في الخطاب التّبادليّ. والعلم الّذي يساعد على ذلك هو علم اللّغة. ولذا فإنّ كثيرًا مِن الكتابات المعجميّة قد ارتبطت بنظريّات علم اللّغة بعامَّة، ونظريّات الدّلالة المعجميّة بوجهٍ خاصّ»[4].

---

1 شرف الدِّين الرَّاجحي وسامي عياد حنا، مَبادىء عِلم اللِّسانيَّات الحديث، دار المَعرفة الجامعيَّة، إسكندريَّة، ١٩٩١، ص.٨٥- ٨٦.

2 حلمى خليل، العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ..، ١٩٩٥، ص.٢١٩.

3 بشير أبرير، الخِطاب اللِّسانيُّ بين التُّراث والحداثة، الرَّافد، الإمارات العربيَّة المُتَّحدة، ص.٩١. نَقله عن الحوار الّذي أجراه مَع الحاج صالح في مَجلَّة الفيصل، ع.٢٤٥، مارس . أفريل ١٩٩٧، ص.٥١- ٥٢.

4 نقلاً عن أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط.١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩، ص.٣١.